

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٨

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١٧٢٦٥٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة واثنان وسبعون مليوناً وستمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه لا غير) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٥٣٧٤٢٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألفاً ومائتان من الجنيهات) تستبعد بالتحصيل من الباب الثالث - استخدامات استثمارية موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٥٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧٤٢٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١٧٢٦٥٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة واثنان وسبعون مليوناً وستمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٤١١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٨٥٤٧٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١٧٢٦٥٧٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة واثنان وسبعون مليوناً وستمئة وسبعة وخمسون ألف جنية لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٠٢٢٤١٠٠٠ جنية .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٠٤١٦٠٠٠ جنية

منه مبلغ ٥٥٤١٦٠٠٠ جنية قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الإستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية - إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفرضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٨

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ذى القعدة سنة ١٤٠٨ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٨) .

موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٨

١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		البيان
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
—	—	٤٩٠٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠٠	الباب الأول - أجور
—	—	٧٤٢٠٠	٧٤٢٠٠	« الثاني نفقات جارية وتحويلات جارية »
—	—	٤٩٧٤٢٠٠	٥٣٧٤٢٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
—	—	٤٩٧٤٢٠٠	٥٣٧٤٢٠٠	تسليمه بالتحويل من باب (٣)
—	—	—	—	صافي الاستخدامات الجارية
١١٠٣٦١٠٠٠	١٠٢٢٤١٠٠٠	٥٥١٨٥٠٠٠	٧٤١١٠٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استثمارية
٥٥١٨٥٠٠٠	٧٠٤١٦٠٠٠	١١٠٣٦١٠٠٠	٩٨٥٤٧٠٠٠	باب ٤ - تحويلات وأسمالية
١٦٥٥٤٦٠٠٠	١٧٢٦٥٧٠٠٠	١٦٥٥٤٦٠٠٠	١٧٢٦٥٧٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
١٦٥٥٤٦٠٠٠	١٧٢٦٥٧٠٠٠	١٦٥٥٤٦٠٠٠	١٧٢٦٥٧٠٠٠	إجمالي الاستخدامات